الجمهورية اللبنانية

وزارة المهجّرين

وزير

دولة الرئيس

الوزراء الكرام

رقم الصادر : ١٠/١٢/ص
المحفوظات : ١١٢
التاريخ : ٢٠٢٥/١/٧

الموضوع : مشروع " قانون معالجة أوضاع المصارف " .

المرجع : البند الوارد على ملحق جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء لجلسة ٢٠٢٥/١/٧ .

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المبيّنين أعلاه ،

إني أسجل تحفظي وإعتراضي على مشروع **"قانون معالجة أوضاع المصارف"** ، لأنه يتعارض كلياً مع الدستور ومواده الواضحة في حماية الملكيات الخاصة وإنزالها في مرتبة الحقوق الدستورية .

وعليه ،

إن هذا القانون يتعارض مع الدستور ولا يمكن تمريره وتطبيقه .

إن التعمّد والتقصّد والإصرار في مخالفة الدستور وبالأخص في مواده الحاضنة والحامية لحقوق المواطنين في أموالهم وأعراضهم هي جريمة بحق المواطنين وبحق الوطن ، توازي في خطورتها وأبعادها، قانوناً وفقهاً ، جريمة الإبادة الجماعية .

سيكون لنا دراسة قانونية مفصلة في هذا الموضوع .

وزير المهجرين

الجمهورية اللبنانية الوزير وزارة المهجرين

عصام شرف الدين

Scanned with CamScanner